

تحليل مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية لماهية النسب المالية دراسة ميدانية على المصارف التجارية في ليبيا

الدكتور / مصطفى سالم البقار / كلية الاقتصاد / جامعة سرت

الاستاذ / محمد قاسم عبدالمجيد / كلية الاقتصاد / جامعة سرت

الاستاذ / إبراهيم محمد عبدالكريم / كلية الاقتصاد / جامعة سرت

الملخص :

يهدف الباحثون من وراء هذه الدراسة إلى تحليل مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية لماهية النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة والهيكلة التمويلية والربحية والنشاط ، وذلك عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وللغرض تم استخدام استمارة استبيان عرض من خلالها نسب شركة افتراضية ومررت على مسؤولي الائتمان في المصارف عينة الدراسة لمعرفة مدى إدراكهم لماهية تلك النسب . وقد أظهرت النتائج أن مسؤولي الائتمان بالمصارف عينة الدراسة غير مدركي لماهية النسب المالية الخاصة بالسيولة والهيكلة التمويلية والنشاط وأنهم مدركين لنسب الربحية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية مسؤولي الائتمان عن طريق إعطاء الدورات التدريبية لهم

Abstract

The objective of this study is to analyze the extent to which credit decision makers in Libyan commercial banks are aware of the financial ratios of liquidity ratios, profitability ratios, ratios of financing structure and activity ratios when making a decision to grant credit. The researchers used a questionnaire form, The virtual credit officials were passed on to commercial banks sample study. The study showed that credit officers in commercial banks are not aware of the financial ratios of liquidity, ratios of financing structure and rates of activity, and that they are aware of profitability ratios. The study recommended the need to raise credit officials by giving them training courses.

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي ، المخاطر، الديون المتعثرة ، النسب المالية .

المقدمة :

تعد المصارف عصب الحياة الاقتصادية ، حيث تؤدي دورا حيويا في تنمية النشاطات الاقتصادية سواء كانت خدمية أو صناعية أو زراعية أو تجارية . فهي بمثابة وسيط مالي بين وحدات العجز ووحدات الوفرة داخل الاقتصاد بالمجتمع ، فتقوم بعملية جذب للمدخرات (الودائع) والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية على شكل قروض واستثمارات من أجل ممارسة النشاط وتحقيق الأرباح . وباعتبار أن النسب المالية ما هي إلا مقاييس كمية لتقييم الأداء المالي لعملاء المصرف طالبي الائتمان ،

وبذات الوقت ليست هدفا في حد ذاته ولكنها مؤشرات للاسترشاد نظرا لما تحتويه من بيانات ومعلومات تفيد متخذ القرار عند ممارسة صلاحياته . ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشدا ينبغي معالجة البيانات المتوفرة عن المؤسسة الاقتصادية من خلال معرفة ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك تلك المؤسسة . ولا يقتصر الأمر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهر وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية ، حتى ليتسنى لمتخذ القرار أن يقوم بدوره كما ينبغي، ولتتكتمل الصورة الفعالة للتشخيص الائتماني السليم.

تقوم هذه الدراسة على البحث في مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية ماهية النسب المالية، حيث يتضمن هيكل الدراسة الموضوعات التالية:

1- الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه ومعايير واجراءات منح الائتمان

2- مخاطر الائتمان المصرفي ومصادرها وسبل الحد منها

3- اسباب تعثر الديون بالمصارف التجارية.

4- ماهية النسب المالية ودورها في التحليل الائتماني

في جانبه النظري أما الجانب العملي سوف تكون دراسة تحليلية حول مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة بماهية نسب السيولة، ونسب الهيكل التمويلي، ونسب الربحية، ونسب النشاط.

مشكلة الدراسة :

يعتمد اتخاذ أي قرار ائتماني على مدى توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرارات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المرتبطة بالشأن ، ويمكن الحصول على تلك البيانات والمعلومات من مصادر متعددة أهمها القوائم المالية لطالبي الحصول على التسهيلات الائتمانية ، والتي يجب أن يتم قراءتها وتحليلها تحليلا سليما وذلك للمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية الرشيدة . ومن منطلق هذا الفكر فان قرار منح الائتمان يجب أن يبنى على أسس وقواعد وإجراءات سليمة وان يستخدم كافة وسائل التقييم المتاحة والتي من بينها أساليب وأدوات التحليل المالي .

وبناء على ما ذكر فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال التالي:

س: هل متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية يدركون ماهية النسب المالية؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة تساؤل الدراسة أفترض الباحثون الفرضيات التالية

1- متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة لا يدركون ماهية نسب السيولة.

2- متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة لا يدركون ماهية نسب الهيكل التمويلي.

3- متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة لا يدركون ماهية نسب الربحية.

4- متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة لا يدركون ماهية نسب النشاط.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على أسلوب علمي لمعرفة مدى دراية وإلمام متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية بماهية النسب المالية الأساسية، ولتحقيق الهدف الرئيسي تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- 1- التعريف بالائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه ومعايير واجراءات منح الائتمان
- 2- التعرّيج على مخاطر الائتمان المصرفي ومصادرها وسبل الحد منها
- 3- بحث اسباب تعثر الديون بالمصارف
- 4- ماهية النسب المالية ودورها في التحليل الائتماني
- 5- تحليل مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة بماهية نسب السيولة، ونسب الهيكل التمويلي، ونسب الربحية، ونسب النشاط.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية في كونها تسلط الضوء على معرفة مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة للنسب المالية الأساسية المستخرجة من القوائم المالية والتي يتم التركيز عليها في التحليل المالي السليم للمركز الائتماني عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، كما توضح مدى مساهمة البيانات الواردة بالقوائم المالية في مساعدة متخذي القرار الائتماني في اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بمنح الائتمان من عدمه . كما تبرز أهمية هذه الدراسة العملية من كونها دراسة تطبيقية متخصصة تلمس موضوع هام بالمصارف التجارية وهو منح الائتمان ، وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائجها عند منح القروض أو مراجعتها أو اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة أي قصور في جوانبها إن وجدت .

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافها المحددة من قبل الباحثين، وقد بني هذا المنهج على الجمع بين الدراسة النظرية المعتمدة على المصادر الثانوية من كتب ودوريات ودراسات، والدراسة التطبيقية (الميدانية) القائمة على البيانات الأولية المعتمدة على الاستبيان.

حدود الدراسة :

تقتصر هذه الدراسة على مسؤولي الائتمان في المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت وهي (مصرف الوحدة - مصرف الجمهورية - المصرف التجاري الوطني - المصرف الصحارى).

الدراسات السابقة :

1-دراسة اللحام (2003) بعنوان "العوامل الداخلية المحددة لمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات ، وإيجاد العلاقة بين العوامل الداخلية لقرار المنح وعلاقة ذلك بالتعثر من خلال (بيئة العمل الداخلية - اتخاذ القرار الائتماني - المتابعة) وتوصلت إلي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من بيئة العمل الداخلية واتخاذ القرار الائتماني وبين تعثر التسهيلات، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلا من المتابعة وتعثر التسهيلات .

2- دراسة إفريوش وآخرون (2004) بعنوان "العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى المصارف الأردنية وإهم ما توصلت إليه وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي وكلا من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، ووجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكلا من مخاطر السيولة ورأس المال و الائتمان .

3-دراسة الدغيم وآخرون (2006) بعنوان "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعايره . وتوصلت إلي أن المصرف الصناعي معني بتطوير الصناعة المحلية وزيادة حجم الإقراض وزيادة في حجم الديون وانعدام الضمانات المالية والتحليل المالي .

4-دراسة شاهين وبهيبة (2008) بعنوان "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني" هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية في فلسطين ، والوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في المصارف العاملة في فلسطين ، والتنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال تحليل العوامل المؤثرة عليها ، وإهم ما توصلت إليه أن من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تعثر المصارف مرتبطة بارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، ووجود علاقة ارتباط ايجابي طردي بين معدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، مع وجود تأثير ملتمس للمخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي .

5-دراسة الأمين (2014) بعنوان "التحليل المالي ودوره في تقويم كفاءة أداء المصارف في السودان" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم وأهمية وأنواع ومحددات التحليل المالي في قياس كفاءة الأداء في القطاع المصرفي وتوفير معلومات مناسبة لمستخدمي المعلومات المالية من خلال التحليل بأسلوب المؤشرات المالية ، وإهم ما توصلت إلى أنه يوجد تأثير ايجابي لاستخدام مؤشرات التحليل المالي في قياس كفاءة الأداء واتخاذ القرارات، كما أن هناك تأثير سلبي مرتبط بانعدام استخدام مؤشرات التحليل المالي فيما يتعلق بمستوى الأداء والقرارات المالية.

بينما هدفت الدراسة التي نحن بصددتها إلى تحليل مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية لماهية النسب المالية في المصارف التجارية الليبية، من خلال عرض نسب السيولة والهيكل التمويلي والربحية والنشاط لشركة وهمية (X) على مسعولي الائتمان بالمصارف عينة الدراسة، وتحليل اجاباتهم من خلال استمارة استبيان.

• الجانب النظري للدراسة :

• ماهية الائتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد : هو القدرة على الإقراض ، وفي الاصطلاح : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدائنة . والائتمان في جوهره هو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها ، وغالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً ، وبذلك يكون هناك طرفين للعملية الائتمانية وهما الأول وهو الذي يمنح هذا الائتمان أو المقرض متوقعاً الحصول على ما يعادلها في زمن محدد في المستقبل بالإضافة إلى الفائدة .

و الثاني هو المقرض أو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد في المستقبل إضافة إلى الفائدة .

ويعرف الائتمان المصرفي : هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنوياً ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (خطيب، منال، 2004 ، ص:4).

ثانياً : أهمية الائتمان المصرفي :

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين (الزيدي ، 2004، ص:26) ، احدهما وفقاً لوجهة نظر المصرف ذاته والأخرى وفقاً لدور الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني، فمن وجهة نظر المصرف فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع المصرف أن يضمن الاستقرار والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها ومن هذه الأهداف الربحية ويجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الملائمة بين أهدافه المتمثلة بالضمان والربحية والسيولة وضرورة التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية وتعليمات البنك المركزي ، والدور الذي يقوم به اتجاه المصارف التجارية بضرورة التركيز على الائتمان كقاعدة في تحقيق أهداف المصارف الخاصة والعامة لحماية مصادر الأموال من الضياع والتسرب الخاطيء ولترشيد الائتمان وتوجيهه والسيطرة على آثاره الجانبية الضارة .

ومن جانب آخر فان للائتمان المصرفي دورا بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني ، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم .

وعليه فقد اعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال توفير الأموال اللازمة وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية وأنشطة التداول والتوزيع لدفع النشاط الاقتصادي نحو (العمالة الكاملة) . ويمكننا تلخيص تلك الأهمية على النحو التالي (الزيدانين, 1999, ص4):

1-زيادة الإنتاج :

تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها القائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات ، لذلك تلجأ تلك المشروعات إلى الائتمان من المصارف أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور ، وتلعب المصارف المتخصصة دوراً أكبر في توفير مثل هذه الموارد المالية ومن هنا يمكن القول إن المصارف الائتمانية تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين من اجل المستثمرين في الاقتصاد الوطني .

2-زيادة الاستهلاك :

يساهم الائتمان للمستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع ، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلي زيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني .

3-توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية :

يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد وتوزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق أهداف السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.

4-تسوية المبادلات (أداة التبادل) :

نقصد بتسوية المبادلات أي التبادل بين طرفين وبما أن الأوراق والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوبة عليه .

5-تشغيل الموارد العاطلة :

يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مربحاً وبالمقابل فإن المقترض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

ثالثاً : أنواع الائتمان المصرفي :

يمكن تقسيم الائتمان إلى عدة أنواع مختلفة، تختلف هذه التقسيمات تبعاً للزاوية التي ينظر منها إلى الائتمان، وهكذا يمكن تقسيم الائتمان إلى الأنواع التالية (شامية, 1999, ص238-240)

1-تقسيم الائتمان تبعا للغرض :

يمكن تقسيم الائتمان تبعا للغرض منه إلى ائتمان استثماري وائتمان تجاري وائتمان استهلاكي .

فالائتمان الاستثماري هو مجموع الأموال التي تحصل عليها المشروعات الإنتاجية وتوجيه هذه الأموال للحصول على ما تحتاج إليه هذه المشروعات من أصول ثابتة كالأراضي والتجهيزات الفنية المختلفة .

أما الائتمان التجاري هو الذي تستخدمه المشروعات الإنتاجية لضمان تمويل عمليات التصنيع التجاري التي تقوم بها المشروعات الصناعية وعمليات التسويق وتصريف الإنتاج التي تقوم بها المشروعات التجارية .

وأما الائتمان الاستهلاكي هو أول ما عرف من أنواع الائتمان فهو الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من اجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات والمراوح وغيرها، وعادة ما يتخذ هذا الائتمان شكل البيع بالتقسيط .

2-تقسيم الائتماني تبعا للمدة :

يقسم الائتمان تبعا لمدته إلى ائتمان قصير الأجل و متوسط الأجل و طويل الأجل. ويقصد بالائتمان قصير الأجل هو الائتمان الذي يهدف إلى تمويل العمليات الصناعية والتجارية والذي لا تزيد مدته عن السنة و عادة ما يستخدم في استكمال رأس المال المتداول للمشروعات الإنتاجية الصناعية والتجارية .

أما الائتمان متوسط الأجل فهو الائتمان الذي تتراوح مدته ما بين سنة وخمس سنوات وهو ما يستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات الإنتاجية إلى رؤوس أموال ثابتة كالإنشاءات والتجهيزات الفنية المختلفة التي تتجاوز مدتها خمس سنوات .

3-تقسيم الائتمان تبعا للشخص المقترض :

ويقسم الائتمان من هذه النظرة إلى ائتمان خاص وائتمان عام فالائتمان الخاص هو ما يعقده أشخاص القانون الخاص (الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين) كالشركات والمؤسسات الخاصة وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص على الحصول على الائتمان على الملاءة المالية الحالية والمستقبلية التي يتمتع بها أشخاص القانون الخاص وعلى الثقة التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى منح الائتمان (المصرف) .

أما الائتمان العام فهو ما يعقده أشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) ويعتمد قدرة أشخاص القانون العام على الحصول على الائتمان على الثقة في تعامل الدولة ومؤسساتها وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية وعلى مدى محافظة الدولة على الوفاء وتسديد التزاماتها السابقة.

1- تقسيم الائتمان تبعاً لنوع الضمانات المقدمة :

ويمكن تقسيم الائتمان تبعاً لنوع الضمان المقدم، إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني، فالائتمان الشخصي هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان بل يكفي الدائن بالوعد الذي يقطعه المدين على نفسه بتسديد الدين ، أي أن الثقة في التعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذه الأنواع من الائتمان . أما الائتمان العيني : فهو الائتمان الذي يحصل عليه الشخص المقترض بعد تقديمه أموالاً عينية ثابتة أو متداولة ضماناً لتسديد هذا الائتمان .

ويختلف الائتمان الشخصي عن الائتمان العيني في أن الدائن (المقرض) في حال الائتمان الشخصي يتساوى مع غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ دينه من أموال المدين إذا ما امتنع هذا الأخير عن الدفع في الموعد المحدد ، في حين أن الدائن في حال الائتمان العيني يعتبر مفضلاً عن غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين بالذات من تلك الأموال التي قدمها المدين (المقرض) ضماناً لائتمانه ، إذا ما امتنع المدين عن الدفع في الموعد المحدد

رابعاً : أسس منح الائتمان :

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي (عبد الغفار، عبد السلام ، 1991 ص140) :

1- **توفر الأمان لأموال المصرف :** وذلك يعني اطمئنان المصرف أي أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من

سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .

2- **تحقيق الربح :** والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع

ومواجهة المصاريف المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية .

3- **السيولة :** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة ، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف من

النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية أما بالبيع أو بالاقتراض بضمائهما من المصرف المركزي لمقابلة طلبات

السحب دون أي تأخير ، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو

أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الملائمة بين هدي الربحية والسيولة .

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق ، وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة

المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد ، وتوفير عامل الثقة لدى

العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ ، وتوفير المرونة الكافية ، أي سرعة التصرف بدون الرجوع

إلى المستويات العليا ، ووفقاً للموقف ، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

خامساً : معايير منح الائتمان :

تعتبر عملية منح الائتمان من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال وقبول المخاطرة الائتمانية يعتبر من أهم وظائف البنوك والتي يجب أن يعني بدراستها وتقييمها ,وتستند المصارف إلى عدة معايير أساسية عند تقرير برنامج منح ائتمان وتحديد قيمته وشروطه وهي (محمد ، السيدة ، 2001 ص272-273) :

1-شخصية العميل :

وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده ورغبته في الوفاء بالتزاماته وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح الائتمان ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال المصارف التي يتعامل معها والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه ونشرة الغرفة التي تصدر شهريا متضمنة أسماء التجار الذين أجريت ضدهم بروتستو عدم الدفع وشهادة من المحكمة التجارية التي يقع نشاط العميل في دائرتها تثبت عدم توقيع بروتستات عليه خلال العام بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية .

2-المقدرة على الدفع :

وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقه سلمية بحيث تضمن للمصرف سلامة استخدام الأموال المقدمة له وبالتالي سداد الديون في مواعيدها ويعتبر هذا العمل من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع وتنوع منتجاته ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال .

3-رأس المال أو المركز المالي :

يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد المصرف لمستحقاته و أيضاً تمتعه بمركز مالي سليم ، لان عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم كثيراً ما يعرضه لأزمات مالية ، وقد يؤدي به إلى الإفلاس ، وتقوم المصارف بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي ، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ، ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة ، ونسبة التداول ، ونسبة السيولة ، وعائد الاستثمار ، ومعدل دوران الأصول الثابتة .

4-الضمانات :

يؤخذ الضمان من العميل سواء عينياً أو شخصياً لمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة ، ولكنه لا يعني نهائياً عن سمات العميل الحسنة والتزامه بتعهداته ومقدرته على الدفع ، فالهدف من الضمانات هو تحسن أوضاع القرض المقدم من المصرف وتوفير الحماية

للمصرف ضد بعض المخاطر المحتملة ، فمثلاً قد يطلب المصرف ضمانات من المقترض لعدم توافر رأس مال كافي لديه ، ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه المصرف هو بيع الضمان ذاته .

5-الأوضاع الاقتصادية العامة :

على الباحث الائتماني أن يدرس تأشيرات الظروف الاقتصادية العامة ، ويقصد به الوضع الاقتصادي العام في المجتمع و الإطار التشريعي والرقابي والقانوني الذي تعمل في ظله المؤسسة الأهلية أو أي مصرف آخر. ذلك لان العميل قد تمتع بخصائص حسنة وسمعة طيبة ومقدرة على الدفع عالية ، بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي ، ولكن كل ذلك لا يعتبر كافياً لمنح الائتمان وذلك لان التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ، لذلك يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز العميل منها وقت طلب الاقتراض ، ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المنافسة ، ومدى سهولة وصعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية على المنتجات وأسعارها الخ وبالإضافة إلى العوامل السابقة فهناك العامل السادس وهو الحاسة الائتمانية للباحث والتي تحكم على المعايير الخمسة السابقة لأنه هو الذي يقرر منح الائتمان من عدمه (الدغير، 2006، ص32) .

سادساً : إجراءات منح الائتمان :

تقوم المصارف التجارية بعدة إجراءات تتعلق بعملية منح التسهيلات الائتمانية وفيما يلي توضيح مختصر لتلك الإجراءات (إرشيد ، 1999، ص221) :

1-دراسة طلب الائتمان :

عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الاقتراض وفقا للنموذج المعد من قبل المصرف فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عالية وخاصة من حيث الغرض من القرض وفترته وجدول السداد وقد يستدعي الأمر إلى إجراء أكثر من مقابلة شخصيه مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يعطيها طلب الاقتراض أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي المصرف إلى مقر العميل طالب القرض .

2-تحليل المركز المالي للعميل :

يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات وأكثر وتشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة والربحية ونسب النشاط ونسب المديونية .

3-الاستفسار عن مقدم الطلب :

يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم الطلب من قبل الأقسام الداخلية للمصرف أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال المصارف الأخرى أو المصرف المركزي .

4-التفاوض مع العميل :

بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الائتمان يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان ، وكيفية الصرف منه ، وطريقة سداد القرض ، والضمانات التي يحتاجها البنك ، سعر الفائدة .

5-طلب الضمان التكميلي :

في هذا الأجراء يطلب المصرف من العميل تقديم ضماناته والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات .

6-توقيع عقد الائتمان :

قد يتفق الطرفان (المصرف و طالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان ، فإذا اتفق الطرفان فإنهما يقومان بتوقيع عقد أو اتفاقية بينهما تتضمن كافة هذه الشروط .

7- صرف قيمة القرض :

بعد توقيع عقد القرض بين المصرف والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم المصرف بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية تحت تصرف العميل كلياً ، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزء منه .

8-سداد الائتمان ومتابعته :

يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته وفقاً لجداول السداد المبينة في عقد الائتمان الموقع بينه وبين العميل ، ولضمان متابعة عملية السداد فمن الضروري فتح ملف لكل عميل يوضح فيه كافة المستندات الخاصة بالائتمان.

سابعاً: القيود المحددة للائتمان :

هناك العديد من القيود التي تحدد مقدار القروض التي يمكن للعميل الاقتراض الحصول عليها من مصرف واحد ومن أهمها(رشيد ، 1995 ، ص 176- 177) :

1- تنوع وتوزيع المخاطر التي يتحملها المصرف: حيث أن قيمة الائتمان التي يمنحها المصرف لعميل معين عادة ما ترتبط بسعي

المصرف إلى تنوع المخاطر من خلال وضع حد أقصى للأموال التي يمكنه أن يمنحها لعميل واحد .

2- المركز الائتماني للعميل: يحدد المصرف المبلغ الممكن إقراضه للعميل على أساس حالة ومركز هذه العميل من خلال قيام

المصرف بدراسة الحالة المالية وتحليل المركز المالي تحليلاً دقيقاً .

3- الحالة التجارية والائتمانية العامة: على الرغم من أن القرض المقترح لا يزيد على الحد الأقصى ، والذي تحدده سياسة المصرف الخاصة بالتنوع ، وأيضاً المركز المالي والائتماني للمشروع السليم إلا أن المصرف يتأثر بالحالة التجارية والائتمانية العامة السائدة وما تعكسه من تأثيرات على قيمة التسهيلات الممنوحة .

مخاطر الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم مخاطر الائتمان :

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية وتعرف المخاطر بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة وفي المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة .

ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية .

وعليه فإن المخاطر الائتمانية (هي الخسائر الممكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل او عدم وجود النية لديه لسداد القرض وفوائده) (الزبيدي ، 2000 ص174).

ثانياً : مصادر المخاطر الائتمانية :

يوجد العديد من العوامل التي لكلاً منها آثار سلبية على أداء العمل المصرفي بشكل عام وعلى العملية الائتمانية بصورة خاصة، ومن هذه العوامل ما يمكن التحكم فيه وتفعيله لصالح المصرف ، ومنها ما ينشأ من أسباب خارجية لا يمكن التحكم فيها من قبل المصرف.

فيما يخص المصادر الداخلية: وهي ناتجة عن المصرف ذاته من حيث القصور في وضع السياسة الائتمانية الجيدة والمناسبة ، وكذلك الاعتماد المفرط على الضمانات والرهن ، وإهمال التحليل المالي لمراكز العملاء ، والإفراط في السحب على المكشوف والثقة الزائدة في التعامل مع بعض العملاء والقصور في الدراسات المرتبطة باحتياجات العملاء التمويلية وغيرها.

أما المصادر الخارجية : فهي عديدة ومتنوعة ومنها على سبيل المثال لا الحصر قصور في الرقابة الخارجية والتدخل الحكومي والضغوط السياسية وضغوط الملاك والقصور في الموارد التمويلية ومعدلات التضخم وضعف التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم العمل المصرفي بشكل عام ، كما لا تغفل هذه الجزئية عن المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في مجال الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية والمرتبطة بالأطراف التالية (الألفي ، 1979، ص196):

1- المقترض : وما يرتبط به أو بمشروعه من عوامل قد تزيد من درجة المخاطر أو تحد منها

2- المصرف والخبرة والكفاءة التي يمتلكها وما تتركه من آثار إيجابية في الحد من المخاطر والسيطرة عليها , والنقص في كليهما وما يتركه من آثار سلبية على سمعة المصرف في عملية استرداد مستحقاته.

3- البيئة الخارجية والتي لا يمكن للمصرف التحكم فيها مما تتركه أحياناً من آثار سلبية وانعكاسات خطيرة على قدرة المصرف على البقاء والنمو والاستمرار.

ثالثاً: أنواع المخاطر الائتمانية:

يمكن سرد أنواع المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها على النحو التالي (إرشيدة ، 1999، ص213):

1- مخاطر تغيير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعه :

تغيير هذه القوانين والتشريعات لتعطي المجال للمصارف للتوسع أكثر في إعطاء الائتمان أو لتضييق المجال فتفرض نسباً كنسب التسهيلات الائتمانية إلى الودائع أو غير ذلك النسب المشابهة

2- مخاطر الصناعة التي يزاوها المقترض :

تختلف مخاطر الصناعة التي يزاوها المقترض ففي صناعات الكمبيوتر فان الخطر الأكبر يكمن في عملية التقادم وظهور أجيال جديدة من أجهزة الكمبيوتر وفي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك أخطار تتعلق بعدم توفير المواد الخام للإنتاج أو تغيير أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم أو دخول منافسين جدد .

3- مخاطر قلة خبرة موظفي المصرف:

إن قلة خبرة موظفي المصرف قد تقضي إلى أخطار قاتلة في هذا المجال الحساس فقلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل وسمعته المالية ، وقلة خبرة الموظفين في إجراء التحليلات اللازمة لقوائم العميل قد تؤدي في النهاية إلى زيادة المرتبطة بالعميل حتى لو اخذ المصرف الضمانات اللازمة وبالتالي ينبغي على إدارة المصرف توجيه هؤلاء الموظفين وتنمية مهاراتهم من خلال عقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتحسين مهاراتهم وتغيير اتجاهاتهم .

4- مخاطر الظروف الاقتصادية :

هذا النوع من المخاطر لا يمكن التحكم فيه ولكن يمكن تقليل خسائر المصرف من خلال اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع المشاكل عند إجراء التحليلات الاقتصادية الضرورية وأتباع الطرق العلمية للتنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع الاقتصادية في المستقبل .

5- مخاطر تدبذب أسعار الصرف:

هذه المخاطر لا تظهر عادة إلا عندما تكون هنالك عملية إقراض للعملاء في الخارج وان يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة مثلاً ، فإن ذلك يعني خسارة أكيدة للمقرض أما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلاً ، وحصل ارتفاع لسعر صرف الدولار بعد منح القرض فإن المقترض الأجنبي عليه أن يدفع أموالاً أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداد القرض .

6- مخاطر تذبذب أسعار الفائدة :

إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى قلة إقبال العملاء على القروض لان التكلفة سوف تكون مرتفعة وقد تكون أعلى من الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض ونتيجة ذلك ينخفض مستوى القروض لدى المصرف مما قد يؤثر على أرباحه وكذلك فإنه إذا ارتبط المصرف بسعر فائدة ثابت على وديعة لمدة سنة مثلاً وحدث أن انخفضت أسعار الفوائد على القروض خلال السنة فإن نتائجه المالية قد تتأثر أيضاً.

7- مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة :

إن عدم وجود موظفين مؤهلين بملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة ومن هنا نجد أن المصرف عادة وعند الاستفسار عن طالب القرض فإنه يطلب من العميل تزويده بقائمة تشمل أسماء موظفيه الرئيسيين مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم .

رابعاً: وسائل الحد من مخاطر الائتمان

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديد بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء المصرفي ، ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار وتعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذها إدارة الائتمان وتقوم فكرة التنوع على :

تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء ، وتحليل المحفظة وفق أجال التسهيلات الممنوحة (قصير - متوسطة - طويلة) (الحماوي،1998 ص39)

كما أن هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن للمصرف من خلالها الحد من مخاطر الائتمان وتتمثل في (مختار ، 1987 ص40) :

1-دعم أنظمة العميل من خلال توافر الدراسات الكافية عن المركز المالي للمقترض ، ومدى قدرته على السداد والغرض من الحصول على القرض وغيرها من الشروط الواجب توافرها عند منح الائتمان .

2-الحد من التوسع الائتماني من خلال وضع الضوابط الائتمانية التي تعمل على الحد من التوسع في منح الائتمان مع تنوع محفظة القروض (قصيرة - متوسطة - طويلة) الأجل .

3-اقتسام المخاطر مع الغير وذلك عن طريق إشراك المصارف الأخرى في منح القروض ، مما يعرف بالقروض المشتركة .

4-التأمين على الضمانات وذلك لتفادي الأخطار المختلفة التي قد تتعرض لها تلك الضمانات من تلف أو حريق أو سطو ويتم التأمين لصالح المصرف ويتحمل العميل الأقساط التأمينية مقابل إصدار وثائق تأمين

5-الحصول على الضمانات ويقصد بها توافر الضمانات الكافية بجانب الدراسة الوافية للمركز المالي للعميل المقترض .

6- تأمين الائتمان ويقصد به التأمين على كافة العمليات التي يقوم بها العميل المقترض مثل التأمين ضد إعسار الدين ، والتأمين على الكمبيالات ، و التأمين ضد المخاطر الخارجية المرتبطة بالبضائع المصدرة خارج الدولة وكذلك عمليات التصدير .

7- تجميع مخاطر الائتمان ويتم التجميع في هيئة مركزية أي بمعنى تجميع كافة التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها كافة المقترضين من الجهاز المصرفي في هيئة مركزية ومن خلال هذه الهيئة يتم تحديد حجم الائتمان المناسب لكل عميل على أساس بياناته المجمعة طرف المصارف الأخرى .

الديون المتعثرة :

أولاً: مفهوم الديون المتعثرة :

تعتبر الديون المتعثرة من أهم الإشكاليات التي تواجه الديون الداخلية للمصارف ، فعندما تواجه المشروعات صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مالية تجاه المصارف ، نتيجة لاختلال في هيكلها التمويلية فتصبح هذه الالتزامات ديون على عاتق المصارف ، وبالتالي تمثل عقبة أساسية أمام تحقيق المصارف لأهدافها ، لأنها تجمد جانباً هاماً من مواردها المالية . ومن ثم تعيق عملية انسياب الأموال إلى المشروعات الجديدة واستكمال المشروعات القائمة . والحصلة النهائية خلل في أداء النشاط المصرفي بشكل عام (إبراهيم ، 1988 ص 46).

وتعرف الديون المتعثرة على أنها (تسهيلات ائتمانية منحتها المصارف لبعض العملاء في الماضي ، ولم يتم هؤلاء العملاء بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للمصارف في أجل استحقاقها ، وبمرور الوقت تحولت هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة ومتوقفة (الألفي ، 1979 ص 32)

ثانياً: أسباب تعثر الديون :

تنشأ الديون المتعثرة لأسباب معينة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات (الزبيدي ، 2000 ص 187):

1-أسباب يرتكها المصرف :

وهي أسباب ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة ، مخاطر السوق ، مخاطر رأس المال ، ومخاطر الضمانات العقارية فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة .

2-أسباب يرتكها العميل :

تنشأ مخاطر العجز عن السداد عند تقديم العميل لمعلومات خاطئة عن وضعيته المالية أو تقديمها بشكل غير كامل من جهة ، ومن جهة أخرى عدم كفاءته الفنية والإدارية في استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة غير مناسبة وطبيعة القرض يترتب عليه التعثر والعجز عن الوفاء بالتزامه تجاه المصرف .

3-أسباب خارجية :

تتمثل في أسباب خارجية عن سيطرة إدارة المصرف والعميل وتعلق بالحالة الاقتصادية للبلاد (مرحلة الانكماش) أو بالظروف السياسية والقانونية عند إحداث تغيرات في الأنظمة والتشريعات التي تحكم الدولة .

النسب المالية :**أولاً: مفهوم النسب المالية (الشماع, 1992, ص108)**

ينظر إلي التحليل المالي بصورة عامة على أنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلي كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات وتشكل النسب المالية الجانب الأهم في عملية التحليل هذه من خلال اختصارها لكمية البيانات الواردة بالقوائم المالية والاستعاضة عن تفاصيلها بمجموعة من المؤشرات تساعد المحلل على عرض المعلومات ببساطة وتمكنه من المقارنة بين المنشآت مختلفة الأحجام ضمن القطاع الواحد من جانب ومقارنة الأداء الداخلي للمنشأة الواحدة عبر فترات زمنية متعاقبة من جانب آخر.

وتعرف النسب المالية بأنها أداة من أدوات تحليل القوائم المالية التي تقوم على دراسة العلاقات الهامة ذات المغزى بين بنود القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مئوية أو عدد من المرات خلال فترة زمنية معينة ودراسة ومقارنة هذه العلاقات خلال الفترات الزمنية المتتالية وصولاً إلي عدد من المؤشرات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية .

ثانياً: أنواع النسب المالية:

وتشمل النسب المالية على الأنواع التالية (عبدالعزيز 1997، ص: 229) :

- 1-نسب السيولة : تهدف مجموعة نسب السيولة إلي تحليل وتقسيم مركز رأس المال العامل والتعرف علي درجة تداول عناصره بهدف الحكم علي مقدرة المشروع علي مقابلة التزاماته الجارية (التشغيلية) .
- 2-نسب الرفع المالي : تقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل المشروع .
- 4-نسب النشاط : تقيس نسب النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه حيث توضيح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة (الثابتة والمتداولة) .
- 5-سب المديونية : وتشمل نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلي رأس المال
- 6-نسب الربحية تعكس نسب الربحية نتائج تحليل النسب السابقة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المشروع فيما يتعلق

ثالثاً: مفهوم التحليل الائتماني:

يعرف التحليل الائتماني بأنه "التحليل الذي يقوم به المقرض بهدف معرفة الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً نتيجة هذا التقييم (أبو الفتوح فضاله، 1993، ص280) .

وتتزايد أهمية التحليل الائتماني في عصرنا الحاضر وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ، ويسلك الدائنون هذا المدخل في الأجل القصير وفي الأجل الطويل بقصد الحصول على المعلومات حول قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد الفوائد عند استحقاقها وسياسات التمويل المتبعة وأثارها على هيكل رأس المال المنشأة ، ومدى المخاطر التي تحيط بديونهم لدى المنشأة أو المرتبطة بأولوية القرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس، ومدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمان ، وفي هذا المجال تستخدم العديد من المؤشرات المفيدة التي من أهمها النسب المالية (محمد مطر، 2003، ص28) .

رابعاً: أهمية النسب المالية في التحليل الائتماني :

يعتمد اتخاذ أي قرار ائتماني على توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الائتمانية ، ويمكن الحصول على المعلومات من مصادر متعددة أهمها القوائم المالية لطالبي التسهيلات الائتمانية ، حيث تقوم المصارف بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من العملاء الراغبين في الحصول على ائتمان طويل أو قصير الأجل وذلك باللجوء إلى النسب المالية كأداة من أدوات تحليل هذه القوائم واستخراج مجموعة من المؤشرات التي قد تساعدهم على منح الائتمان أو عدم منحه العملاء (محمود عبد السلام، 1993، ص130) .

وتلعب النسب المالية دوراً هاماً في التحليل الائتماني ، حيث تعتبر أكثر الطرق التحليلية نجاحاً في تحديد الربحية والمخاطر فالنسب المالية تظهر العلاقة بين العناصر المختلفة في قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقية النقدية من خلال مقارنة هذه النسب بالنسب المناظرة للسنوات السابقة أو بالنسب المناظرة لشركات أخرى ماثلة داخل القطاع الصناعي أو بمعيار الصناعة والتي من خلالها يمكن التعرف على مركز المقترض (محمد سلطان وآخرون، 1989، ص162-166) ، ويبين الأدب المحاسبي بأن هناك أربع مجموعات من النسب المالية تخدم عملية التحليل الائتماني بصورة خاصة وهي نسب السيولة ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب رأس المال (احمد الألفي ، 1979، ص257-275) حيث تساعد نسب السيولة متخذ القرار الائتماني في تقييم المركز التجاري للعميل وفي قياس مقدرة العميل على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل .

أما نسب النشاط فتهدف إلى تقييم مدى كفاءة استخدام العميل للموارد في نشاطه ، وتسهم هذه النسب بشكل كبير في الوقوف على مدى نجاح السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية التي يتبعها العميل في إدارة نشاطه .

و مجموعة نسب رأس المال تكشف عن مصادر التمويل المختلفة التي يعتمد عليها العميل في تمويل نشاطه ، كم توضح الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل للعميل ، وتسهم نسب رأس المال أيضاً في تحديد المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تواجه المصرف إذا ما قرر منح عميل معين تسهيلات ائتمانية.

خامساً: دور النسب المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان

تلعب النسب المالية دوراً هاماً في التحليل الائتماني ، حيث تعتبر أكثر الطرق التحليلية نجاحاً في تحديد الربحية والمخاطر (محمد سلطان وآخرون، 1989، ص162-166) فالنسب المالية تظهر العلاقة بين عناصر مختلفة في قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية ومن خلال مقارنة هذه النسب بالنسب المناظرة لسنوات سابقة أو بالنسب المناظرة لشركات أخرى مماثلة داخل القطاع الصناعي أو بنسب الصناعة يمكن التعرف على مركز المقترض (عبد المعطي رشيد، محمود جودة، ص213) .

الجانب العملي للدراسة :

أولاً: خصائص عينة الدراسة :

لاختبار صحة فروض الدراسة تم تجميع البيانات والمعلومات عن عينة الدراسة من خلال استمارة استبيان تم تصميمها وإعدادها لتفي بمتطلبات الهدف من الدراسة إذ يعتقد الباحثون إن الاستبيان من أكثر أدوات تجميع البيانات والمعلومات ملائمة لهذه الدراسة وذلك لسهولة وإمكانية توزيعه على نطاق واسع وأيضاً لقلته تكلفته، وللخروج بنتائج تحقق أهداف الدراسة تم توزيع استمارات الاستبيان على مسؤولي الائتمان بالمصارف التجارية عينة الدراسة على اعتبار أنهم هم من يقوم بوظيفة منح الائتمان، حيث مرت استمارة استبيان عُرض من خلالها نسب شركة افتراضية (X) على مسؤولي الائتمان في المصارف عينة الدراسة لمعرفة مدى إدراكهم لماهية نسب السيولة، الهيكل التمويلي، والربحية، وانشاط.

جدول رقم (1) أسماء المصارف التجارية محل الدراسة

م	اسم المصرف
1	مصرف الوحدة
2	مصرف الجمهورية
3	المصرف التجاري الوطني
4	المصرف الصحارى

المصدر : إعداد الباحثون

جدول رقم (2) استمارات الاستبيان

النسبة المتوية	العدد	البيان
100%	40	استمارات الاستبيان الموزعة
90%	36	استمارات الاستبيان المستلمة
90%	36	استمارات الاستبيان الخاضعة للتحليل

ثانياً: تحليل البيانات الديموغرافية :

يهدف هذا الجانب إلى التعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والتخصص والوظيفة وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي - وقد جاءت نتائج التحليل الوصفي كما هو مبين بالجدول المرفقة بالخصوص .

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
11.11%	4	ماجستير
36.12%	13	بكالوريوس
33.33%	12	دبلوم عالي
19.44%	07	دبلوم متوسط
100%	36	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم من حملة درجة البكالوريوس وتمثل (36.12%) من عينة الدراسة .

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
41.67%	15	محاسبة
19.44%	07	إدارة أعمال
36.17%	13	تمويل مصارف
02.77%	01	أخرى
100%	36	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة يليها التمويل و المصارف حيث تمثل ما نسبته (41.67%) و(36.17%) من عينة الدراسة على التوالي .

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة .

النسبة المئوية	العدد	الوظيفة
2.78%	1	مدير عام
2.78%	1	نائب مدير إدارة
11.11%	4	رئيس قسم
11.11%	4	مساعد رئيس قسم
72.22%	26	موظف
100%	36	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (5) أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم من الموظفين حيث تمثل ما نسبته (72.22%) من عينة الدراسة .

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
8.33%	3	اقل من 5 سنوات
5.56%	2	من 5 إلى 10 سنوات
41.67%	15	من 10 إلى 15 سنة
44.44%	16	أكثر من 15 سنة
100%	36	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (6) إن أعلى نسبة من أفراد العينة هم ذو خبرة في مجال العمل المصرفي تفوق الخمسة عشر سنة حيث بلغت ما نسبته (44.44%) من حجم العينة .

ثالثاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

يختص هذا الجانب بتحليل الإجابات التي تم التوصل إليها والمرتبطة بالنسب المالية للشركة الافتراضية (X) .

أ-نسب السيولة :

تقيس نسب السيولة كما هو معلوم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل بما تمتلكه من نقدية وأصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية وتستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة في الحكم على مقدرة العميل طالب الائتمان في سداد التزاماته المالية في مواعيد استحقاقها .

جدول رقم (7) نسب السيولة

سنة 2015 م	سنة 2014 م	سنة 2013 م	البيان
1.2	1.3	1.5	نسبة التداول
0.71	0.76	0.96	النسبة السريعة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) إن مؤشر نسب السيولة [سيولة الشركة الافتراضية (X)] يقل و يتراجع و ينخفض بالتدرج من سنة إلى سنة أخرى أي أن سيولة الشركة (X) بدأت بالانخفاض تبعاً، الأمر الذي يبين انخفاض قدرة الشركة (X) على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها والسبب قد يكون راجع إلى الزيادة في التزاماتها المتداولة، بالتالي فإن هامش الأمان غير متوفر بالنسبة للدائنين نظراً لما تواجهه الشركة من بعض الصعوبات المالية.

جدول رقم(8) إدراك المشاركين ماهية نسب السيولة

لا		نعم		البيان
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
16.67%	06	83.33%	30	هل نسب السيولة لهذه الشركة جيدة
16.67%	06	83.33%	30	على افتراض أن بقية النسب الأخرى (الهيكل التمويلي -الربحية - النشاط) جيدة هل تستطيع الشركة الحصول على ائتمان من خلال نسب السيولة المتوفرة

يتضح من خلال الجدول رقم (8) إن الغالبية العظمى من أفراد العينة المشاركون في الدراسة لا يدركون ماهية نسب السيولة حيث تبين ما نسبته (83.33%) من عينة الدراسة يرون أن نسب السيولة لهذه الشركة جيدة وتستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض أن بقية النسب الأخرى (الهيكل التمويلي -الربحية - النشاط) جيدة .
وبذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه "متخذي قرار في الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة (مصرف الوحدة-مصرف الجمهورية - مصرف التجاري الوطني - مصرف الصحاري) لا يدركون ماهية نسب السيولة .

ب-نسب الهيكل التمويلي :

تتم المصارف بنسب الهيكل التمويلي ، إذ توضح تلك النسب ما إذا كان من الأمان تزويد العميل بقرض أم انه يتطلب تحليلاً إضافياً نظراً لضخامة الأموال التي سبق أن اقترضها العميل طالب الائتمان من الغير(هندي ، 2006 ، ص: 66)

جدول رقم (9) نسب الهيكل التمويلي

البيان	سنة 2013م	سنة 2014م	سنة 2015 م
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	82.16%	79.65%	78.53%
نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الأصول	17.84%	20.35%	21.47%
نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية	21.72%	25.55%	27.35%

من خلال هذه النسب يتضح مدى زيادة اعتماد الشركة الافتراضية (X) على التمويل قصير الأجل وذلك من خلال زيادة نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الأصول تباعاً من سنة إلى أخرى .
وهذا يؤكد على أن الشركة تقوم بتغطية الفجوة التمويلية لديها عن طريق التمويل قصير الأجل وبالتالي لا تراعي التوظيف السليم لمصادرها الداخلية .

جدول رقم (10) إدراك المشاركين لماهية نسب الهيكل التمويلي

لا		نعم		البيان
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
19.44%	07	80.56%	29	هل نسب الهيكل التمويلي لهذه الشركة جيدة
19.44%	07	80.56%	29	على افتراض أن بقية النسب الأخرى (السيولة-الربحية-النشاط) جيدة هل تستطيع الشركة الحصول على ائتمان من خلال نسب الهيكل التمويلي المتوفرة

يتضح من الجدول رقم (10) أن ما نسبته (80.56%) من أفراد العينة المشاركون في الدراسة لا يدركون ماهية نسب الهيكل التمويلي ، حيث يجزمون أن نسب الهيكل التمويلي للشركة الافتراضية (X) جيدة و بالتالي يستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض أن بقية النسب الأخرى (السيولة - الربحية - النشاط) جيدة .

ولم تقتزن إجاباتهم بذكر أي من الأسباب أو المبررات. وبذلك فإننا نرفض صحة الفرضية وتقول بان "متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة (مصرف الوحدة - مصرف التجاري الوطني - مصرف الجمهورية - مصرف الصحاري) لا يدركون ماهية نسب الهيكل التمويلي .

ج- نسب الربحية :

تم استخدام نسب الربحية المتعلقة بالاستثمارات والتي تقيس ربحية الشركة من خلال علاقة الأرباح بالاستثمارات وبالتالي تم التركيز على :

- نسبة العائد على الأصول والتي تبين مقدرة الشركة على تشغيل أصولها وتحقيق الأرباح .
- نسبة العائد على حقوق الملكية والتي تبين مقدار العائد الذي حققه كل مساهم في الشركة الافتراضية (X) من قيمة امواله المستثمرة في تلك الشركة .

جدول رقم (11) نسب الربحية

سنة 2015 م	سنة 2014 م	سنة 2013 م	البيان
8.87%	8.77%	8.80%	معدل العائد على الأصول
11.16%	11.01%	10.71%	معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال هذه النسب يتضح أن قدرة الشركة الافتراضية (X) على تشغيل أصولها وتحقيق الأرباح و بالتالي زيادة مقدار العائد الذي حققه كل مساهم فيها من قيمة أمواله المستثمرة في تلك الشركة في زيادة من سنة إلى أخرى بمعنى أن كل دينار مُستغل في الأصول يدر ربحاً في تصاعد من سنة إلى أخرى أي

أن الشركة قد حققت تقدماً في هذا الشأن ، وأن كل مساهم قد حقق زيادة في مقدار العائد من قيمة أمواله المستثمرة من سنة إلى أخرى .

جدول رقم (12) إدراك المشاركين لماهية نسب الربحية

البيان	سنة 2013 م	سنة 2014 م	سنة 2015 م
معدل العائد على الأصول	%8.80	%8.77	%8.87
معدل العائد على حقوق الملكية	%10.71	%11.01	%11.16

يتبين من الجدول رقم (12) أن ما نسبته (91.67%) من أفراد العينة المشاركون في الدراسة يدركون ماهية نسب الربحية حيث يجزمون أن نسب الربحية للشركة الافتراضية (X) جيدة وبالتالي تستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض أن بقية النسب الأخرى (السيولة - الهيكل التمويلي - النشاط) جيدة وتم تبرير إجاباتهم بأن عوائد الشركة تعتبر من المصادر الأساسية لسداد الالتزامات وبذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأن " متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة (مصرف الوحدة - مصرف الجمهورية - مصرف التجاري الوطني - مصرف الصحاري) يدركون ماهية نسب الربحية .

د- نسب النشاط

تقيس نسب النشاط كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في إدارة أصولها ومدى استغلالها لمواردها . حيث تقاس فاعلية استغلال الأصول بمستوى المبيعات أي إنها تقيس العلاقة بين الأصول والمبيعات . بمعنى تبين السرعة التي يتم فيها تحويل أو تدوير الأصول إلى مبيعات و السرعة أيضاً في تحصيل ديون الشركة بالأيام .

البيان	سنة 2013 م	سنة 2014 م	سنة 2015 م
معدل العائد على الأصول	%8.80	%8.77	%8.87
معدل العائد على حقوق الملكية	%10.71	%11.01	%11.16

جدول رقم (13) نسب النشاط

سنة 2015 م	سنة 2014 م	سنة 2013 م	البيان
3.600	4.480	6.060	معدل دوران المخزون
0.354	0.430	0.523	معدل دوران الأصول الثابتة
0.264	0.318	0.379	معدل دوران إجمالي الأصول
4.081	6.068	8.853	معدل دوران الذمم المدينة
88.215	59.325	40.666	متوسط فترة التحصيل

من خلال النسب المبينة بالجدول رقم (13) يتضح أن معدل دوران المخزون أي عدد المرات التي يتم فيها دوران المخزون وتحويله إلى مبيعات في السنة الواحدة قد انخفض تبعاً من سنة إلى أخرى بمعنى أن هناك ضعف في استغلال وحسن إدارة المخزون السلعي في الشركة الافتراضية (x) ما ينتج عنه تراكم في المخزون بالتالي تزايد في الموارد المالية للشركة المعطلة المربوطة بالمخزون أو تقادمه بالشركة. وأن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة وفي إجمالي الأصول وإنتاجيته فيما يعادله من دينار مبيعات قد انخفض تبعاً أيضاً من سنة إلى أخرى وأن ملائمة هذا المعدل في تناقص مستمر وأن كفاءة الشركة الافتراضية (x) في تحصيل ديونها وتحويلها إلى نقدية في تعثر وهذا ما يعكسه البطء المستمر في تحصيل الديون وتحويلها إلى نقدية وفي زيادة عدد أيام فترة التحصيل من سنة إلى أخرى .

جدول رقم (14) إدراك المشاركين لماهية نسب النشاط

لا		نعم		البيان
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
13.89%	05	86.11%	31	هل نسب النشاط لهذه الشركة جيدة
13.89%	05	86.11%	31	على افتراض إن بقية النسب الأخرى (السيولة - الهيكل التمويلي - الربحية) جيدة هل تستطيع الشركة الحصول على ائتمان من خلال نسب النشاط المتوفرة

يتضح من الجدول رقم (14) إن ما نسبته (86.11%) من أفراد العينة المعنيين بالدراسة لا يدركون ماهية نسب النشاط حيث يؤكدون على أن نسب النشاط للشركة الافتراضية (x) جيدة، وبالتالي تستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض أن بقية النسب الأخرى (السيولة - الهيكل التمويلي - الربحية) جيدة، وذلك على أساس أن تناقص المدلول الرقمي في معدل الدوران من سنة إلى أخرى دليل على كفاءة الشركة في إدارة أصولها أي أن صياغة مبرراتهم على العكس تماماً لمفهوم ومدلول كل نسبة من نسب

النشاط الخاضعة للتحليل . وبذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بان " متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة (مصرف الوحدة - مصرف الجمهورية - المصرف التجاري الوطني - مصرف الصحارى) لا يدركون ماهية نسب النشاط

التأرجح :

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي :-

- 1- إن الغالبية العظمى من أفراد العينة المشاركون في الدراسة لا يدركون ماهية نسب السيولة حيث تبين ما نسبته (83.33%) من عينة الدراسة يرون أن نسب السيولة لهذه الشركة جيدة ويستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض أن بقية النسب الأخرى (الهيكلة التمويلية - الربحية - النشاط) جيدة .
- 2- إن ما نسبته (80.56%) من أفراد العينة المشاركون في الدراسة لا يدركون ماهية نسب الهيكلة التمويلية , حيث يجزمون أن نسب الهيكلة التمويلية للشركة الافتراضية (X) جيدة و بالتالي يستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض أن بقية النسب الأخرى (السيولة - الربحية - النشاط) جيدة .
- 3- إن ما نسبته (91.67%) من أفراد العينة المشاركون في الدراسة يدركون ماهية نسب الربحية حيث يجزمون أن نسب الربحية للشركة الافتراضية (X) جيدة وبالتالي يستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض إن بقية النسب الأخرى (السيولة - الهيكلة التمويلية - النشاط) جيدة وتم تبرير إجاباتهم بأن عوائد الشركة تعتبر من المصادر الأساسية لسداد الالتزامات .
- 4- إن ما نسبته (86.11%) من أفراد العينة المعنيين بالدراسة لا يدركون ماهية نسب النشاط حيث يؤكدون على أن نسب النشاط للشركة الافتراضية (X) جيدة، وبالتالي يستطيع الحصول على ائتمان وذلك بافتراض أن بقية النسب الأخرى (السيولة - الهيكلة التمويلية - الربحية) جيدة وكانت صياغة مبرراتهم على العكس تماماً لمفهوم ومدلول كل نسبة من نسب النشاط الخاضعة للتحليل .

التوصيات :

في ضوء النتائج السابق بيانها يوصي الباحثون بما يلي :-

- 1- الرفع من كفاءة كافة المسؤولين عن اتخاذ قرارات الائتمان بالمصارف التجارية وذلك باستخدام كافة السبل والوسائل والأليات والطرق التي من شأنها أن تترك مؤشرات ايجابية في التعامل مع ما يمثل الائتمان المصرفي في مجال العمل المصرفي من أهمية ومخاطرة .
- 2- الوقوف على تدعيم رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية بما يتخذه من قوانين ولوائح وتشريعات تمس جوهر النشاط المصرفي والتحقق من التطبيق التام لها وبالتالي المساهمة في وضع أرضية لكافة الأساليب التي تخلق إدارات فعالة تلزم أقسامها وموظفيها بالالتزام بكل ما يؤدي إلى تطور العمل المصرفي ويقلل المخاطرة .

- 3- التأكيد على وجود أقسام للتحليل المالي بالمصارف التجارية والتي يقع على عاتقها وضع كافة الخطط التدريبية التي من شأنها صقل وتنويع كفاءة الموظفين وتزويدهم بآلية التعامل مع كافة البيانات والمعلومات المرتبطة بالشق المالي للعميل المقترض .
- 4- دراسة مدى إمكانية تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية ، وذلك باستخدام نماذج مختلفة لقياس احتمالات ارتفاع المخاطر المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية في الدولة بشكل دوري وتدريب موظفي إدارات الائتمان على تلك النماذج من خلال الندوات وورش العمل والمؤتمرات الداخلية والخارجية .

المراجع:

- 1- ابراهيم هندي ، منير(2006) ، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط6 المكتب العربي الحديث الاسكندرية.
- 2- الالفي، احمد عبد العزيز(1997) ، الائتماني المصرفي والتحليل الائتماني ، ط1 الاسكندرية.
- 3- الحمزاوي ، محمد كمال(2000)، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، ط2، منشأة المعارف الاسكندرية.
- 4- حمزة محمود الزبيدي(2000)، حمزة، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، حمزة (2004)، إدارة مصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، ط1 ، موسوعة الورق للنشر عمان الاردن.
- 6- الدخير، عبد العزيز(2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.
- 7- رضا رشيد ، عبدالمعطي(1995)، أساسيات الإدارة المالية، ط1 جامعة العلوم التطبيقية ، عمان.
- 8- رضاشريد، عبدالمعطي(1999)، محفوظ جودة، إدارة الائتمان، ط1 دار وائل للنشر عمان.
- 9- رمضان، زيادة ، جودة ، محفوظ (1996)، إدارة البنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان.
- 10- زهير شامية، أحمد(2002) ، نقود ومصارف، جامعة عمان الاهلية، دار زهوان للنشر والتوزيع عمان
- 11- الزيدانيين ، جميل(1999)، اساسيات في الجهاز المالي (المنظور العلمي) دار وائل للنشر عمان.
- 12- صالح الحناوي، محمد، عبدالفتاح عبد السلام، السيدة(2001)، المؤسسات المالية البورصة والمصارف التجارية، الدار الجامعية ، طبع نشر توزيع.
- 13- عبد الغفار حنفي عبدالغفار، أبو قححف، عبدالسلام(1991)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية بيروت.
- 14- عبدالسلام، محمود ابراهيم(1993)، تحليل التقارير المالية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
- 15- فضالة، ابو الفتوح علي(1993)، ادارة الاموال في مشروعات وشركات قطاع الاعمال، دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 16- لفته سعيد، عبدالسلام(2000)، الائتمان المصرفي ، اكااديمية الدراسات العليا طرابلس ليبيا.
- 17- محمد الشماع ، خليل(1992)، الادارة المالية، بغداد: جامعة بغداد.
- 18- محمد سعيد سلطان، محمد سعيد(1989)، ادارة البنوك، ط2 الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.
- 19- محمد مطر، محمد (2003) التحليل المالي والائتماني ، ط1 ، دار وائل للنشر عمان الاردن.
- 20- مختار، ابراهيم التمويل (1987) ، المصرفي مناهج لاتخاذ القرارات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- 21- منال، حطيب(2004)، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة حلب.